□ عبدالله الكعبي

تعريف طالبات القانون في جامعة قطر باختصاصات حقوق الإنسان

الكعبي حاضر حول مهام اللجنة الوطنية وآلية عملها

الدوحة - الشرق

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أمس بمقرها طالبات كلية القانون جامعة قطر، وقدمت اللجنة محاضرتين تعريفيتين حول مهام وإختصاصات اللحنة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل عام ومهام واساليب عمل الإدارة القانونية باللجنة على وجه الخصوص. وتناولت المحاضرة الأولى نشأة اللجنة ورؤيتها واختصاصاتها وتصنيفها الدولي الذي يتعبر أعلى تصنيف بمكن أن تحصل عليه مؤسسة وطنية إلى جانب مهام اللجنة التي تتلخص في ثلاثة محاور وهي الحماية، والمراقبة، و نشر الوعى بثقافة حقوق الإنسان بدولة قطر. ويأتى في تفصيل هذه المحاور النظر في أية تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوي بشأنها والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها، بالإضافة إلى قيام اللجنة بنشر تقاريرها على موقعها الالكتروني متضمنة عدد الشكاوي ونوعها والإجراء الذي اتخذ في الاستجابة لها. بينما قدم السيد عبد الله الكعبى مدير

إدارة الشؤون القانونية المحاضرة الثانية واصفاً الإدارة القانونية بالكيان الاستشاري في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقال الكعبي: تختص الإدارة بالموضوعات القانونية وتقوم بمراجعة كل الأنظمة والقرارات واللوائح الداخلية على مستوى اللجنة وتطور مقترحات تتوافق مع التشريعات السائدة وتقدم مقترحات وحلولا في حالة النزاعات القانونية بين الأطراف. وقدم شرحاً

حول أساليب عمل الإدارة القانونية عبر هيكلها الإداري الذي يحتوي على قسم الاستقبال والتسجيل مشيرا إلى أن هذا القسم يختص باستقبال الحالات لدى اللجنة لتعبئة الاستمارة الخاصة بالحالة وإحالتها للموظف القانوني المختص في قسم التحقيقات لدراسة الموضوع واتخاذ اللازم فيه.

إلى جانب مكاتب الجالية (النيبالية، الفلبينية، الهندية والإفريقية) التي

تقدم المساعدة لأصحاب الحالات على ملء استمارة تقديم الطلب واستيفاء شروط التقديم إلى جانب تقديم اعمال الترحمة للحالات.

بالإضافة إلى قسم التحقيقات والاستشارات القانونية والذي يقوم بالتحقق من الحالات والتأكد من مدى تضرر مقدم الطلب في حقه المكفول قانوناً ومن ثم اتخاذ الإجراء اللازم من حيث استدعاء الطرف الآخر والتحقيق

معه في الموضوع. وإمكانية التسوية والصلح بين الطرفين. والمخاطبة والتحواصل مع الجهة المختصة في حال تعذر الصلح والإحالة للمحكمة المختصة وتقديم المساعدة القانونية، على الزيارات الميدانية التي يقوم بها قسم التحقيقات والاستشارات.

وقال: يتضمن الهيكل الإداري للشؤون القانونية، قسم التشريعات والذي يختص بدراسة التشريعات ذات الصلة بحقوق الانسان والتعليق عليها بما يتواءم مع اتفاقيات وأحكام حقوق الإنسان بالتنسيق مع لجنة الشؤون القانونية وترفع للأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. إلى جانب الوطنية في الإدارة من المخاطبات- إدخال البيانات وتصنيف الحالات.

وأوضح أن إدارة الشؤون القانونية تنفذ العديد من الأنشطة الداخلية المدرجة وفق الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الانسان للعام 2018. وقال: شاركت الإدارة في الكثير من الأنشطة الخارجية المتعلقة باختصاصات الإدارة وبما يختص بحقوق الإنسان، فضلاً عن أنها نفذت حتى نوفمبر الجاري 116 زيارة ميدانية عير لحنة الرصد والزيارات.



□ جانب من الزيارة